بلاغ صحفي

الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء تصادق على القدرة الاستيعابية التراكمية للمنظومة الكهربائية الوطنية من مصادر الطاقات المتجددة التي تبلغ 10429 ميغاواط في أفق 2030

الرباط، 30 يناير 2026 – في إطار تفعيل التوجيهات السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** الرامية إلى تسريع الانتقال الطاقي ببلادنا وطبقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، عقد مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء اجتماعا بالرباط بتاريخ 28 يناير 2026، **من أجل المصادقة ونشر القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للفترة 2026-2030.**

وقد تم تحديد هذه القدرة الاستيعابية في **10429 ميغاواط**، مما يوفر على التوالي قدرات استيعابية **إضافية** تبلغ **1091 ميغاواط** و**3193 ميغاواط** مقارنة بالفترتين 2025-2029 و2024-2028، مع تسجيل زيادات تقارب **12% و44%** على التوالي مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الفترتين المشار إليهما.

وتشكل هذه الدينامية محطة مهمة في تطوير السوق الكهربائي الوطني حيث تعكس التعزيز المستمر للبنيات التحتية الكهربائية الوطنية، من خلال توفير رؤية واضحة للفاعلين حول آفاق الاستثمار والتنمية على المدى المتوسط.

وقد تم إعداد هذه القدرة الاستيعابية وفق مقاربة منهجية وتشاورية، أشركت كافة مسيري الشبكات المعنيين، مما أتاح التوصل إلى تقييم دقيق للقدرات الفعلية لشبكات النقل والتوزيع.

ويعد نشر القدرة الاستيعابية آلية أساسية لتعزيز الشفافية والوضوح كما ينص على ذلك الإطار التشريعي المنظم للقطاع. ويهدف نشر القدرة الاستيعابية إلى تنوير قرارات الفاعلين العموميين والخواص، وكذا قرارات السلطات المختصة.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بتطوير منصة رقمية مخصصة ومتاحة عبر موقعها الإلكتروني وموجهة إلى كافة الأطراف المعنية بقطاع الكهرباء لا سيما حاملي مشاريع الطاقات المتجددة.

ومن خلال هذا القرار، تجدد الهيئة التزامها بمواكبة تفعيل السياسة الطاقية الوطنية، وتشجيع التخطيط الأمثل للاستثمارات مع الحرص على الحفاظ على أمن واستمرارية وأداء الشبكة الكهربائية الوطنية.

وقد استفاد هذا الورش من الدعم المالي من جهتين مانحتين، هما البنك الإفريقي للتنمية والتعاون الألماني.

إن المذكرة التفصيلية للقدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية للفترة 2026-2030 ومنصة النشر توجدان عبر الرابط التالي: www.anre.ma